الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
كمحرك للتنمية المحلية والمستدامة

حسام حاوكش
باحث في سلك الدكتوراه
فتيحة موساوي
باحثة في سلك الدكتوراه
كلية الشريعة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة أساسية للتنمية المحلية والمستدامة، انطلق البحث من تأصيل نظري يستحضر إسهامات ابن خلدون وصولا إلى التعريفات الحديثة، مميزا بين الاقتصاد الاجتماعي (المؤسساتي) والاقتصاد التضامني (الحركي). تناولت الدراسة أهمية "العودة إلى المحلي" كإجابة على تحديات العولمة، مبرزة دور الفاعلين الأساسيين (التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات، والمقاولات الاجتماعية) في خلق الثروة ومحاربة الإقصاء الاجتماعي. خلص البحث إلى أن الاقتصاد التضامني يساهم بفعالية في التنمية المستدامة من خلال المزاوجة بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، عبر تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص الفوارق المجالية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research aims to highlight the role of the Social and Solidarity Economy (SSE) as a fundamental lever for local and sustainable development. The study begins with a theoretical framework tracing roots from Ibn Khaldun to modern definitions, distinguishing between the institutional Social Economy and the dynamic Solidarity Economy. The research emphasizes the importance of "returning to the local" as a response to global challenges, highlighting the role of key actors (cooperatives, mutuals, associations, and social enterprises) in wealth creation and combating social exclusion. The study concludes that SSE effectively contributes to sustainable development by combining economic efficiency with social justice and environmental preservation, through promoting local production and reducing territorial disparities.

Keywords: Social and Solidarity Economy (SSE), Local Development, Sustainable Development.

مقدمة

يعيش العالم اليوم مخاضا عسيرا يتمثل في تحولات هيكلية عميقة، كشفت عن **محدودية النماذج التنموية الكلاسيكية** وعجزها عن احتواء الأزمات المتشابكة التي تعصف بالمجتمعات الحديثة، فبينما واجهت الرأسمالية انتقادات حادة لتغليبها الربح على الإنسان، وأظهرت الاشتراكية قصورا في المرونة والنجاعة، برزت الحاجة ملحة للبحث عن بديل ثالث يردم الهوة بين الدولة والسوق.

من رحم هذه الأزمة، تبلور مفهوم **"الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** "كقطاع ثالث واعد، وكاقتصاد للقرب (Economie de Proximité) يهدف لإعادة صياغة المعادلة الاقتصادية عبر **المزاوجة الذكية بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية** .هذا النموذج ليس مجرد استيراد نظري، بل هو امتداد أصيل لجذورنا الثقافية والحضارية التي نظّر لها العلامة **ابن خلدون**، حيث لا يكون الاقتصاد مجرد أرقام صماء، بل فعلاً اجتماعيا يبني التنمية من القواعد الشعبية صعودا(Bottom-up) ، مؤسسا لثقافة تضامنية تضمن كرامة الإنسان واستدامة الموارد.

أهمية الموضوع

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية؛ فعلى الصعيد النظري، تسلط الضوء على "العودة إلى المحلي" وتثمين الموارد الترابية كمدخل للتنمية. أما عملياً، فتكمن أهميتها في راهنية الموضوع، حيث يُطرح الاقتصاد التضامني اليوم كحل استراتيجي لمعضلات البطالة والفقر، وآلية لدمقرطة الاقتصاد عبر مبدأ "شخص واحد، صوت واحد"، مفضلاً الدورات الاقتصادية القصيرة التي تحترم البيئة وتعزز التماسك المجتمعي.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها

1. تأصيل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعلاقته بمفاهيم القرب والتنمية المحلية.
2. إبراز دور المؤسسات التضامنية (تعاونيات، جمعيات، تعاضديات) في خلق فرص التشغيل الذاتي.
3. تحليل قدرة هذا النمط الاقتصادي على تحقيق استدامة لا تقتصر على الجانب المالي، بل تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية.

إشكالية البحث

انطلاقا من التحولات الراهنة والحاجة إلى بدائل تنموية ناجعة، تتبلور إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

- **إلى أي حد يمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركا فعالا لتحقيق التنمية المحلية والمستدامة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة؟**

الدراسات السابقة

- **العمل التعاوني كآلية لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة: حالة سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم جرسيف (المغرب الشرقي)** ؛ يوسف بليط/ عبد النور صديق / عبد القادر التايري. ضمن كتاب جماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث دار العرفان، حي السلام أكادير مطبعة: قرطبة، أكادير 2020

- **الاقتصاد التضامني، التنمية الاجتماعية والجهوية: التعاونيات السكنية نموذجا**. قاسم لعويمري. ضمن كتاب جماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث دار العرفان، حي السلام أكادير مطبعة: قرطبة، أكادير 2020

المنهج المعتمد

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي**؛ وذلك من خلال وصف المفاهيم المؤطر للاقتصاد الاجتماعي والتنمية المحلية (بالعودة للأصول النظرية)، وتحليل العلاقة التلازمية بين هذه المكونات ودورها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

خطة البحث

بناء على ما سبق، تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

- ✓ **المحور الأول** :الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية.
- ✓ **المحور الثاني** :الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للتنمية المستدامة.

المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المحلية

أولا: مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

أ- السياق التاريخي لظهور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

يعتبر ابن خلدون رائدا في تأسيس علم الاقتصاد الاجتماعي، حيث ربط الاقتصاد بمسار الدولة السياسي والاجتماعي. فالدولة عنده كائن حي ينمو بفضل "العصبية" ويمر بمراحل القوة قبل أن يدركه الهرم والفناء. وعليه، فإن الكوارث الاقتصادية والصحية، كالمجاعات والأوبئة، ليست مجرد نتاج لقسوة الطبيعة، بل هي انعكاس مباشر لتراجع سلطة الدولة وتفكك مؤسساتها وضعف تنظيم جهازها الإداري[1].

كما ركز ابن خلدون اهتمامه بالعلاقة القائمة بين عدد السكان والمستوى الحضاري والاقتصادي واعتبر أن عدد السكان عامل أساسي في النمو والازدهار، لأن القوة البشرية تكون الثروة الأولى للبلدان، ولاحظ أن ظاهرة الظلم الذي قد يتسلط على السكان تؤدي إلى القضاء على مقوماتهم الإنتاجية، وأن استعباد الناس وسلبهم ممتلكاتهم ينقص من حماسهم ونشاطهم.ويعتبر أن تزايد السكان من جهة وارتفاع مستواهم المادي يؤدي بطبيعة الحال إلى تزايد نفقاتهم، ويؤدي إلى تأسيس المدن فتجمع السكان في الحواضر من مظاهر التقدم.[2]

وفي ذات السياق، اعتبر العمل البشري أساس قيمة الخيرات، فللإنسان عدة حاجيات لابد له من أن يكد ويجتهد للحصول عليها، ولقد أشار إلى بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون أن يقدم أي مجهود مثل الأمطار ولكنه يعتبرها خيرات ثانوية، ويرى أن الإنسان لا يمكن أن يحصل على خيرات تشبع رغباته إلا بالطرق الآتية:

-الاستيلاء على ممتلكات الغير.

-الصيد وتربية الحيوانات الأليفة.

-العمل البشري.

ويشير ابن خلدون إلى أن توزيع العمل بين الأفراد يؤدي إلى رفع مردوده، وهي الفكرة التي جاء بها آدام

سميت في القرن الثامن عشر، كما يشير بضرورة التفريق بين العمل العادي والعمل المتخصص ويؤدي العمل إلى الزيادة في قيمة المواد والى "فائض اقتصادي"، كما حدد مكونات الاقتصاد الاجتماعي في الفلاحة والصناعة والتجارة.[3]

تتنزّل هذه الرؤية الخلدونية العميقة في سياق تاريخي مضطرب شهدته منطقة المغرب العربي والغرب الإسلامي خلال القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري). فقد عاصر ابن خلدون مرحلة اتسمت بالتفكك السياسي وسرعة تعاقب الدول، مما أتاح له ملاحظة الدورة الحتمية لنشأة الدول وانهيارها وارتباط ذلك بقوة "العصبية". كما كان لاجتياح "الطاعون الجارف" (الموت الأسود) سنة 1348م أثر بالغ في تشكيل وعيه بأهمية العامل الديموغرافي (السكان) في استمرار العمران والنشاط الاقتصادي.

ب–التمييز بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ومن حيث محتوى المصطلح يمكن أن نميز بين الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني:[4]

فالاقتصاد الاجتماعي: لفظ قديم قائم على ثلاث مرجعيات: الممارسة التعاونية والطرح الأكاديمي والإطار القانوني. وهذا يعني إيجاد معادلة تربط بين العنصر الاجتماعي والعنصر

الاقتصادي من خلال هيئات وسيطة تملأ الفراغ الموجود بين السوق والدولة بمؤسساتها. كذلك يعبر عنه بالقطاع الثالث والذي يعني مجموعة من الأنشطة التي لا تخضع للمنطق الرأسمالي ولا لمنطق الدول بإداراتها العمومية، والمتمثلة في أشكال تنظيمية خاصة به تتمثل في التعاونيات والتعاضديات والجمعيات قائمة على مبادئ إدارة ديموقراطية و بأهداف غير ربحية.

أما الاقتصاد التضامني: فهو مصطلح حديث ظهر في فرنسا (في الثمانينات من القرن الماضي) والذي يعني تجمع مختلف المبادرات وجمعيات القروض بدون فوائد للعاطلين عن العمل بغية إنشاء مقاولات خاصة بهم، كذلك منظمات التبادل المحلي. وهو عبارة عن امتداد لمحتوى الاقتصاد الاجتماعي في مسعى يهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد بشكل أفضل وتبني طرق إنتاج جديدة وإيجاد بدائل اقتصادية أكثر فعالية من خلال التضامن والتجارة العادلة. والتقليل من التفاوتات الاجتماعية.

كما يشير أيضا إلى المؤسسات التعاونية والجماعية غير الربحية والقائمة على ديمقراطية الإدارة والتنظيم والتي تبنى على أساس سيادة الشعب وليس رأس المال وتتبنى فلسفة التمكين والمساواة.

وفي هذا السياق نشير إلى مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

سواء على مستوى الغايات ونمط التنظيم وتتمثل في:[5]

- أولوية الأعضاء والجماعة كهدف من قيام الأنشطة وليس الربح، ومنطلق التحفيز هو

النشاط المقدم في حد ذاته.

- استقلالية التسيير عن السلطات العمومية خصوصية تميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمرتبطة بإنتاج السلع والخدمات تتميز عملية اتخاذ القرار بالديموقراطية من منطلق مبدأ (فرد يقابله صوت).

- تقوم أيضا على أسبقية الأفراد والعمل المقدم على ملكية رأس المال في توزيع المداخيل، هذا المبدأ تتفرع عنه حقائق كثيرة كتوزيع الفوائض بين العمال والمستعملين والقيام بالاستثمارات المستقبلية.

ثانيا: مبادئ وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:[6]

أ – مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتمثل في جملة من النقاط أهمها:

- يعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.
- يقوم على مبدأ الأولوية للإنسان وقيمة العمل على رأس المال.
- يلتزم بمبدأ المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية.
- يكرّس مبدأ عدم التمييز على أسس جنسيّة أو دينيّة.
- يقوم على مبدأ حرية الانخراط والانسحاب لكل عضو.
- يعتمد على مبدأ الاستقلالية والاندماج والحوكمة الرشيدة.
- يسعى إلى تحقيق مبدأ الشفافية والنجاعة والمسؤولية.
- التسيير الديمقراطي باعتماد قاعدة صوت واحد للشّخص الواحد والتداول على التسيير وإعادة استثمار الجزء الأكبر من الأرباح الصافية وعدم قابلية الاحتياطات للقسمة أو التوزيع.

ب– أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تتمثل في النقاط التالية:

- السعي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي.
- العمل على تحقيق النمو المندمج والمدمج لفائدة كافة الفئات[7].
- السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والعادلة القائمة على التوازن بين الجهات.
- النهوض بالتشغيل في القطاعات التقليدية والمستحدثة عبر تنمية أنشطة مبتكرة.
- يهدف إلى توفير العمل اللائق وتنمية قدرات المرأة والشباب، وتفعيل طاقاتهم.
- وتوسيع إسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[8].
- العمل على هيكلة الاقتصاد غير المنظّم.
- المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية، وترشيد استغلالها.
- تحسين جودة الحياة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: التنمية المحلية

التنمية المحلية أو الترابية هي التي تنطلق من القاعدة ،وهي عملية إرادية تهتم بالرفع من تنافسية التراب، ويتدخل فيها الفاعلون في إطار عملية تشاركية[9]، وهي تستعمل المبادرات المحلية على مستوى الجماعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية، وبطبيعة الحال بمساعدة مالية وتقنية من الخارج كحفر بئر أو بناء فرعية مدرسة أو بنية تحتية صغيرة، وتتم بمبادرة الساكنة بمفردها أو بمبادرة تعاونية أو جمعيات القروض الصغرى بهدف استغلال فلاحي أو تجارة أو صناعة تقليدية، وتتزود من الموارد والأسواق المحلية وتستعمل طرق فعالة.[10]

يتدخل في إنجاز مشاريع التنمية المحلية عدة فاعلين: الدولة، المنتخبون المحليون، منظمات المجتمع المدني القطاع الخاص والماليون، وتنفذ عبر مخططات كالمخطط الجماعي للتنمية والمخطط الجهوي للتنمية وصناديق التنمية.

ومنه يمكننا القول أن الفاعلون المحليون هم منشطي التنمية المحلية، وهي ليست مرادفا للنمو، بل هي عملية ثقافية، اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الرفع من جودة حياة المجتمع وتبدأ من المحلي ثم تنتشر فيما بعد على المستوى الأعلى، وتثمن التنمية المحلية موارد التراب ويلزم أن تكون شمولية ومتعددة الأبعاد.

أ – مبررات نهج التنمية المحلية

تجد التنمية المحلية مبرراتها في الواقع الجديد الذي يميز الأنظمة الاقتصادية الوطنية حاليا، والذي يتميز بثلاث ظواهر أساسية:

– تفاقم إشكالية البطالة : كظاهرة ذات أبعاد كمية كبرى وذات استمرارية (حيث ارتفعت البطالة من 9.2 إلى 9.8 في المائة فيما بين 2013 و 2018 ، كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات من 16.3 في المائة إلى 17.1 في المائة سنة 2018)؛

– تزايد الصعوبات المالية: التي تحد من قدرة الإدارات المركزية على تدبير مختلف جوانب السياسة الاجتماعية.

– ظاهرة تقليص القدرة التشغيلية للمقاولات ذات الحجم الكبير: فحينما كانت هذه المؤسسات تمثل المشغل الرئيسي كان الإطار الطبيعي المؤسساتي لبلورة علاقتها مع محيطها الخارجي يتعدى الإطار المحلي، أما حاليا فإن الاتجاه يكمن في انتقال مركز الجذب على مستوى التشغيل إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة.[11]

وبالتالي فإن المجال المحلي أصبح الإطار الطبيعي لتنمية هذه المقاولات وتطويرها بقدر ما يشكل الحقل الأمثل للتجارب الاجتماعية وبلورة الاستراتيجيات الاقتصادية المرتبطة بخصوصيات مختلف الجهات. ونظرا لأهمية هذا الاتجاه الجديد والذي أصبح سائدا، بدأ يطرح بإلحاح خلق مناخ يمكن من إنعاش الجهات الاقتصادية حتى تتمكن من جذب المستثمرين المحليين في إطار الجماعات المحلية.

إن ترجمة هذا التطور يحتم ليس فقط جعل الجماعات المحلية تتوفر على البنيات الأساسية اللازمة للإنتاج والتبادل، ولكن كذلك وبصفة خاصة فرز الفاعلين الذين بإمكانهم خلق ديناميكية محلية والمؤسسات التي تتطلبها هذه الديناميكية، وضبط توجيه العلاقات التي تربط بين أولئك الفاعلين وهذه المؤسسات، مع التخطيط على الصعيد الوطني حتى تترجم التنمية المحلية بانعكاسات إيجابية على المستوى الماكرو اقتصادي ، وذلك انطلاقا من الموارد المحلية للجماعات.[12]

ت–الشروط المتوخاة لبلوغ أهداف التنمية المحلية

يهدف الأسلوب الجديد لتحقيق أهداف التنمية اعتماد منهج الحوار في إطار تعددي وجعل قضايا التنمية من اختصاص كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية المحلية.

غير أن هذا التصور الاقتصادي الذي أشرنا إلى بعض ملامحه الرئيسية والمنصب على إعادة توجيه وعقلنة الأنشطة الإنتاجية يتطلب ثلاث شروط:

- أن تكون الديمقراطية المحلية هي الإطار المؤسساتي للتنمية المحلية؛
- أن تكون الديمقراطية النزيهة والنظيفة الوسيلة والدعامة الأساسية التي تحسم في تثمين مختلف المجهودات التي تقوم بها مختلف الفئات الفاعلة على صعيد الجهات؛

• أن تتولى الدولة توفير الدعائم الأساسية (بنيات تحتية، تجهيزات اجتماعية،

تنويع الدعم المالي ...) الضرورية لتنمية متوازية بين الجهات ضامنة بذلك حظوظا متساوية لإنجاح تنمية منسجمة على الصعيد الوطني.[13]

رابعا: الاقتصاد المحلي

يشكل الإطار الأمثل لتحقيق التنمية المحلية، إذ تبرز التجارب التنموية اليوم أن الإنتاج المحلي يشكل الإطار الأمثل لطرح القضايا الأساسية للتنمية (تدبير الشغل والسكن والتكوين) لبلورة السياسات الاقتصادية الوطنية بصفة عامة والتدخلات العمومية بصفة خاصة، وذلك لسببين اثنين:

الأول: يكمن في الاستحالة الموضوعية اليوم للتدبير المركزي لمختلف جوانب العملية التنموية طبقا للخصوصيات الجهوية.

الثاني: يتجلى في الميزات التي توفرها اللامركزية في مجال الاستعمال الأمثل للثروات الوطنية، وترشيد التدخلات الاقتصادية واستغلال التجارب الاجتماعية في مجال الإبداع المتعدد الجوانب وبالأخص على الصعيد المؤسسي والمالي وكذا مجال التعاون الدولي.[14]

لذلك نلاحظ اليوم أن المجال المحلي قفز إلى دائرة الاهتمام باعتباره الإطار المؤسساتي الأمثل لتدبير مختلف جوانب السياسات العمومية، وهذا الاهتمام يتمحور حول لا مركزية اتخاذ القرارات وسن استراتيجيات ملائمة لجلب الاستثمارات المنتجة ضمن المجالات المحلية المعنية.

وإذا كانت التنمية المحلية هذه تعتبر إحدى الدعائم المؤسسة لإرساء قواعد متينة للديمقراطية المحلية، فإنها تنبني على فلسفة قوامها التحسيس الضروري لجميع الفاعلين في الحقل الجماعي بالمسؤولية وكذا قصد السمو إلى رؤية جماعية لقضايا التنمية.

التنمية الترابية تتطلب بلورة مشروع ترابي من الناحية العلمية، فإن نجاعة هذا المفهوم للتنمية المحلية يبقى مرتبطا منهجيا ببلورة مشروع واستراتيجية توحد مختلف الفعاليات المحلية في أفق دعم وتوسيع عمليات التنسيق والتكامل اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا المشروع ومن هذه الإستراتيجية، كما أن إجرائيتها رهينة بمدى تمكن الجماعات المحلية من الحصول على لوحات فحص محلية دقيقة، كفيلة بانتقاء المشاريع الأكثر فعلية من الناحية الاقتصادية والأكثر إنصافا من الناحية الاجتماعية والأكثر جذبا من ناحية خلق موارد محلية جديدة والأنجح توزيعا على الصعيد المجالي، والاكثر توقعا واستباقا للتحولات المستقبلية لحاجيات الساكنة المرتقبة كيفما كانت طبيعة حاجياتها وإمكانياتها ومؤهلاتها.

وهذا الجانب للتنمية المحلية ينبثق من الوعي بأهمية الإعلام الاقتصادي ليس من زاوية جذب الاستثمار ولكن كذلك وخاصة في إرساء قواعد متينة لاستراتيجية البحث عن مجالات جديدة للتدخلات الاقتصادية للجماعات المحلية.

وتكمن أهمية الإعلام الاقتصادي المحلي في أكثر من مستوى:

– إنه يكمن من التعرف بأقصى ما يمكن من الدقة على حاجيات السكان كما وكيفا وبالتالي من التعرف على نوعية التدخلات الملائمة.

– يساعد على رصد المعيقات التقنية والإدارية والبشرية والمالية التي تقف في وجه الاستثمار، ومن ثم بمجموع العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على النسيج الاقتصادي المحلي.

– يوفر الشروط المعرفية والعلمية للتنظيم العقلاني لعمليات الهيئة والتأقلم مع خصوصيات معطيات التدخلات الاقتصادية المحلية.

– يمكن أيضا من استشراف الإمكانات الجديدة في ميدان الاستثمار والمرافق والمجالات التي تعتبر بمثابة رافعات للتنمية على المستوى المحلي.

– ومن هذا المنظور فإن الاقتصاد المحلي يصبح بالنسبة للجماعات رهانا أوليا وحاسما لتعزيز هامش استقلاليتها، وهذا من أجل تحكم أفضل سواء في الاختصاصات الجديدة التي يطالب بها أو في الوظائف والأدوار الجديدة التي يجب الاهتمام بها.

خامسا: الاقتصاد المحلي والمبادرات المستدامة

تعتبر العودة إلى المحلي دينامية مهمة تتساءل حول نماذج الإنتاج والاستهلاك وذلك عبر دورات اقتصادية قصيرة.

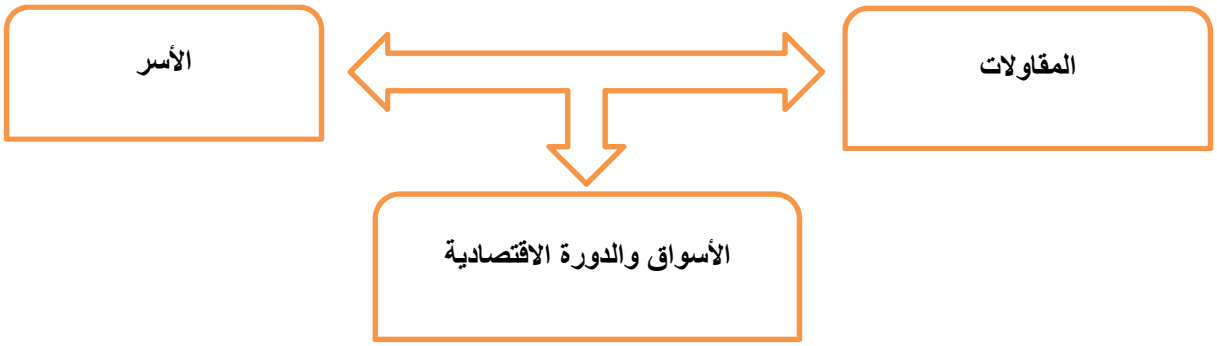

يتلاءم هذا الاقتصاد مع مفهوم التحركات المستدامة أو التنقل الإيكولوجي ، إذ يمكن الاقتصاد المحلي المجتمعات من التنقل للوصول إلى أماكن عملهم وذلك بالتقليل من المخاطر سواء على المستوى الأمني أو البيئي.

- لماذا نعزز الاقتصاد المحلي ؟

يهدف التفكير في الاقتصاد المحلي إيجاد مختلف الاستراتيجيات التي تمكن مجال ما من كسب نوع من الاستقلالية المالية، فالاستهلاك المحلي له عدة مزايا سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الصحي والبيئي :

على المستوى الاقتصادي: يقلل من صرف الموارد المالية خارج التراب، وذلك عبر تشجيع المقاولين المحليين وتعزيز خلق مقاولات محلية؛

على المستوى الصحي: يعزز استهلاك مواد تعرف مصادرها ويتم استهلاكها بدون مواد حافظة لأنها لا تحتاج لهذه المواد لكونها سوف تستهلك محليا، ومن جهة أخرى تجعل الساكنة لا تقطع مسافات للتزود بما يلزمها؛

على المستوى البيئي: إن الاستهلاك المحلي يقلل من المسافات التي تقطعها المواد الغذائية وتقلل من التأثيرات السلبية لوسائل النقل على الهواء (التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة) والخفض من تكاليف النقل، إن الولوج للمواد محليا يعد سهلا، فالمستهلك يتنقل على الأرجل أو على الدراجة أو يستعمل التنقل الجماعي للتزود من ضيعة المنتج، كذلك يمكن من الاتجاه إلى الأسواق المحلية أو نقط البيع الجماعية[15].

المحور الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للتنمية المستدامة

يشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى نموذج اقتصادي يروم إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير فرص اقتصادية للجميع وتعزيز المساواة الاجتماعية والبيئية. يعتبر هذا النموذج بديلاً للنماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز بشكل أساسي على الربح والنمو الاقتصادي.

أولا: الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1. التعاونيات

تعرف منظمة ICA (الجمعية الدولية للتعاونيات) التعاونيات بأنها: " جمعيات مستقلة تتكون من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية". فقد نشأت التعاونيات خصيصا من أجل محاربة الاستغلال الرأسمالي وتخفيف الفوارق الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية.

وصفت الجمعية الدولية ICA ، عام 1995 مبادئ وقيم التعاونيات كالتالي:" العضوية الطوعية والمفتوحة، ديمقراطية الإدارة بين الأعضاء، المشاركة الاقتصادية للأعضاء، التدريب ونشر المعرفة للأعضاء، التعاون ما بين التعاونيات، الاهتمام بالمجتمع المحلي".[16]

الأثر الاقتصادي/ التنموي للتعاونيات:

تتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغما سلسا بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية ودوافع التحكم الإداري ودوافع الانتفاع الاستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة، وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة. فتهدف ICA ، إلى خلق شبكة عالمية للتعاونيات يتم من خلالها تبادل الخبرات، المعلومات، الأبحاث، التقارير، أدلة العمل، وعقد المؤتمرات، وإصدار الدورات والنشرات، مثل نشرة Review International Cooperation. ICA News، أو دورية والتي يشكل عدد أعضائها اليوم حوالي بليون عضوا في شتى المجالات الزراعية، المصرفية، الطاقة، التأمين، السياحة، الإسكان البناء، تجارة التجزئة، صيد الأسماك ... ورغم العقبات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الحركة التعاونية كأساس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكنها تبقى أهم دعامات التنمية المستدامة في العالم من حيث تخفيف الفوارق الاجتماعية، ونشر قيم الإنسانية العليا، وترقية روح المشاركة الديمقراطية لتلبية الحاجات الإنسانية والمجتمعية المحلية.[17]

2. التعاضديات

تعتبر المؤسسات التعاضدية أحد أصناف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التي رأت النور في القرن التاسع عشر في فرنسا في سياق ظهور حركة فكرية وسياسية تدعو إلى تنظيم المجتمع لنفسه بشكل إرادي وتدبيره لقضاياه الاجتماعية اعتمادا على الذات وقطعا مع أشكال العون والتصدق السائدة، وتأسيسا عليه، يعتبر إحداث، هذه المؤسسات تنزيلا للمبادئ التعاضدية الحاملة للمثل الفلسفية والإنسانية التي دافع عنها المفكرون من أمثال "سان سيمون " Saint Simonو"برودان Proudhon "و"فوري Fourier " بهدف الحد من آثار هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي من جهة، وابتكار أشكال جديدة للتضامن والتكافل تتجاوز أشكال التضامن التقليدي، القائم على علاقات الدم والقرابة أو الدوافع الدينية من جهة ثانية.

انصب مجال اهتمام هذه المؤسسات في بداية التجربة أساسا على الجانب الصحي للمنخرطين وأفراد أسرهم، قبل أن يتطور ليشمل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية من فلاحة وصناعة وخدمات، من خلال عمليات التأمين والتمويل.

وقد ارتبط ظهور المؤسسات التعاضدية في المغرب بنظام الحماية الفرنسية وتحديدا في سياق توفير تغطية صحية للمعمرين مماثلة لما كان معمولا به في "المتربول" وقتئذ من جهة، وإحداث، تعاضديات للتأمين تمكن المؤمنين من الاستفادة من هذه الخدمة، ولكن بتكلفة تقل بكثير عن تعريفات شركات التأمين ذات الطابع التجاري من جهة أخرى.

وبعد استرجاع المغرب لسيادته تبنت، سلطاته الفكرة التعاضدية من خلال تشجيع إحداث، تعاضديات جديدة لعل أشهرها في القطاع العام والشبه العام "التعاضدية العامة للتربية الوطنية" التي تم إحداثها سنة 1963 و"تعاضدية القوات المسلحة" التي تم إحداثها سونة 1976، و"تعاضدية مكتب استغلال الموانئ" التي تم إحداثها سنة 1999.

3. الجمعيات

تعد الجمعيات تجسيدا فعليا لغايات وأهداف الاقتصاد التضامني، بحكم التصاقها بهموم وتطلعات النوعين الاجتماعيين، وتبدو هذه الأهمية محورية عند الاهتمام بالفئات الضعيفة اجتماعيا(النساء)، وكذا الساكنة المهمشة في المناطق النائية، حيث تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين، سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

ويعرف الظهير الشريف رقم 1.58.376 الجمعيات كما يلي: "هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. وتجرى عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات."، وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتنشيط الثقافي والرياضي والأعمال الخيرية يأتي على رأس اهتمام الجمعيات المحلية، إلا أن إطلاق العديد من المشاريع التنموية وطنيا وجهويا قد فرض ظهور نوع من الجمعيات التعاونية أو التضامنية والتي تسعى إلى ضمان الرفاهية الاقتصادية لأعضائها، وتوزيع المنافع والأرباح المحصلة بطريقة ديموقراطية.

وتحفيزا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعديلات القانونية التي حولت للجمعيات المغربية حق الاعتراف بالمنفعة العامة، ومكنتها من الاستفادة من المنح والتمويلات الأجنبية والصناديق الخاصة، تمكنت الجمعيات من وضع برامجها التنموية، "وبرهنت في السنوات الأخيرة، على دينامية نشيطة في التعبئة التشاركية لمختلف شرائح الساكنة النشيطة، من خلال تنويع مجالات تدخلها".

وذلك من أجل تفعيل مقتضيات التنمية المحلية، وتقليص مظاهر الفقر والهشاشة بالمناطق الأكثر تأثرا، وتوفير الدعم التقني واللوجستيكي والمالي للنساء من أجل إطلاق مشاريعهن الاقتصادية والتعاونية.[18]

4. المقاولات الاجتماعية

تعتبر المقاولة مكونا آخر ينضاف إلى مكونات الاقتصاد التضامني، وهي تستند على المبادرات الإبداعية، والأفكار الخلاقة لأعضائها، الذين يتعين عليهم، الانتقال إلى مستوى رواد الأعمال، والتركيز على ما هو محلي، وما هو ذا مردودية وعوائد اجتماعية واقتصادية تستفيد منها شرائح مجتمعية. وتنشأ المقاولة الاجتماعية عن حاجات اجتماعية محلية، تبلور لتجاوزها تصورات ومقترحات مناسبة، مستعملة الأنشطة الاقتصادية، وهي بذلك تختلف عن المقاولة التقليدية بخصائص من بينها الإبداع والتميز، والابتكار الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي والمالي، الموجه نحو أولويات بشرية ومجتمعية غايتها إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وكغيرها من المفاهيم المعالجة في هذا البحث، لا يوجد إجماع حول تعريف المقاولة الاجتماعية، غير أن معظم التحديدات –بما فيها تعريف وكالة دعم المبادرات السوسيو اقتصادية AVISE وتعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا ESSEC وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، وتعريف المنظمة الدولية لنشر المقاولة الاجتماعية ASHOKA– تصب في نفس الاتجاه وهو تحقيق المصلحة الجماعية، وضمان التكافل وتقاسم الخيرات على أوسع نطاق، ويدخل تحقيق المنفعة الاجتماعية والبيئية، وترسيخ ثقافة الحكامة والتشاركية ضمن أولويات المقاولة الاجتماعية أيضا، ووفق مارتن وسبورغ

Martin Wesbourg "يهدف رواد الأعمال الاجتماعية إلى تحقيق قيمة مضافة بشكل أرباح على نطاق واسع، تستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله، فريادة الأعمال الاجتماعية تساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح تفتقر إلى الوسائل اللازمة (الاقتصادية والاجتماعية) لتحقيق أهداف تنشدها، كتوليد الدخل والنمو."[19]

كيف يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة؟

قد أثبتت التجارب التنموية خلال القرن الماضي بما لا يدع مجالا للشك أن التنمية المستدامة لم تتحقق من خلال النظم الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الربح المادي، والقائمة على الملكية الفردية والتنافس باعتبارهما المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وفق تحليلات النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية، لذلك فقد اتجهت الأنظار منذ بدايات القرن الواحد والعشرين إلى تقديم مفهوم جديد للتنمية يراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الموارد الطبيعية والبيئة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة أطلق عليه " التنمية المستدامة "والتي تقوم علي ركائز ثلاث هي (الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة البيئية) ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة بالمجمع المتوازن على هذه الركائز.[20]

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب:

يسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتقليل الفجوات الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة اقتصاديًا تعزيز المساواة الاجتماعية.

- يشجع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المشاركة الفعالة للأفراد والمجتمعات في عملية صنع القرار وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. تعزيز المشاركة المجتمعية.

- يركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المسؤولية البيئية ويعمل على تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تشجيع الممارسات الاقتصادية المستدامة والتوجه نحو استخدام الموارد بطرق فعالة وصديقة للبيئة.

- يركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تعزيز التنمية المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز الشراكات المحلية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس مجرد قطاع تكميلي أو "ملجأ" للفقراء، بل هو نمط اقتصادي متكامل يمتلك مقومات الصمود والاستدامة. إنه يمثل "اقتصاد الحياة" الذي يعيد للإنسان محوريته في العملية الإنتاجية، مستبدلاً منطق "الربح الأقصى" بمنطق "المنفعة الجماعية". كما تبين أن التنمية الحقيقية هي تلك التي تنبت من الجذور (المستوى المحلي)، حيث تتضافر جهود الفاعلين المحليين لتثمين الرأسمال المادي واللامادي للمجال الترابي.

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. **التكامل بين الأصالة والمعاصرة:** جذور الاقتصاد التضامني عريقة (ابن خلدون)، لكن آلياته حديثة (المقاولات الاجتماعية) وتستجيب لفشل النماذج الرأسمالية والاشتراكية الكلاسيكية.
2. **محورية البعد المجالي:** الاقتصاد المحلي هو الإطار الأمثل لتحقيق التنمية، لأنه الأقدر على رصد الحاجيات الحقيقية للسكان وتثمين الموارد المحلية وتقليص التكاليف البيئية (التنقل الإيكولوجي).
3. **تنوع الفاعلين:** قوة هذا الاقتصاد تكمن في تعدد مؤسساته (تعاونيات، جمعيات، تعاضديات) التي تغطي كافة مناحي الحياة (الصحة، التشغيل، التمويل)، وتعمل وفق حكامة ديمقراطية.
4. **الاستدامة الشاملة:** يساهم هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر: الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة (النساء والشباب)، العدالة المجالية، والحفاظ على البيئة من خلال تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

الهوامش:

[1] محمد أزلماط ، مقال بعنوان "علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية الاجتماعية ، ضمن الكتاب الجماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران،ص:29.

[2] فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي، ج1، مدخل الدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، ط2، سنة 1974، ص:88.

[3] نفس المرجع السابق، ص:89 ..

[4] الغلم مريمة، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة صندوق الزكاة الجزائري (2002-2014)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص 11.

[5] Gilda Castro De La Cruz, La Gestion des Ressources Humaines en entreprises d'économie sociale, Memoire sciences de travail, Institut des sciences du travail, Université catholique de Louvain, 2016, p15.

[6] عنوان المقال: لماذا تطرح حكومتا المغرب وتونس استراتيجية "الاقتصاد التضامني ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة الاثنين، 10 يوليو، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item2017

[7] نصر الدين الساسي، المبادرة الوطنية من أجل قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الاتحاد العام التونسي للشغل، اللقاء الثاني 17 ديسمبر 2015، ص7

[8] – الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، مؤلف جماعي، تنسيق طاهر بنكي و صديق عبد النور، سنة 2020.
http://tunisianow.net.tn/ar/news/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%%D8

[9] BANDELLE G, Guy.C, MERRENE SCHOU MAKER. B, le développement territorial Europe, concepts, enjeux et débats, colle didac géo, PUF, Rennes, 2011, p : 246

[10] – cybergeo, developpement local, wikipédia, https //fr wikipédia/wiki/ developpement local.

[11] ابط للاطلاع (المندوبية السامية للتخطيط) :يمكنك الاطلاع على المذكرة الرسمية التي تتضمن هذه النسب المئوية بالضبط عبر موقع المندوبية:

- مذكرة وضعية سوق الشغل HCP2018 –

[12] – إدريس الكراوي، الاقتصاد المغربي، التحولات والرهانات، دار النشر المغربية. 1996

[13] المرجع نفسه – إدريس الكراوي، 1996.

[14] – ادريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء. 2018.

[15] – Favorisé l'économie locale pour un minimum de déplacement, site crée et mis à jour par mobilité fr. 2017 copyrighat mobilité fr/ favoriser l'économie locale pour un minimum de déplacement HTML.

[16] الحلف التعاوني الدولي(ICA) ، "بيان الهوية التعاونية ومبادئها(Statement on the Co-operative Identity) "، وثيقة صادرة عن المؤتمر المئوي للحلف، مانشستر، المملكة المتحدة، شتنبر 1995.

- [17] سعيدة كحال، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، سبتمبر 2020، ص 138.

[18] زكاغ بشرى، تحديات وافاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي، ضمن كتاب جماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث دار العرفان، حي السلام أكادير مطبعة: قرطبة، أكادير 2020، ص120.

[19] سعيدة كحال، دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، سبتمبر 2020، ص122.

[20] محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد 08، مصر، 2007، ص. 14. 15.